



رأي اللجنة الوطنية للطلبات العمومية رقم 44/2019 بتاريخ 17 دجنبر 2019
بشأن إقصاء عرض شركة من المنافسة

اللجنة الوطنية للطلبات العمومية،

بناء على الشكاية المقدمة من طرف شركة « » ؛

وعلى الرسالة الجوابية رقم بتاريخ 14 دجنبر 2018 المتوصل بها من الأكاديمية الجهوية

؛.....

وعلى المرسوم رقم 2.14.867 الصادر في 7 ذي الحجة 1436 (21 سبتمبر 2015) المتعلق

باللجنة الوطنية للطلبات العمومية؛

وعلى المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 8 جمادى الأولى (20 مارس 2013) المتعلق

بالصفقات العمومية كما وقع تنميته وتغييره؛

وبعد دراسة الوثائق المقدمة من طرف صاحب الطلب؛

وبعد دراسة عناصر التقرير المقدم إلى الجهاز التداولي للجنة الوطنية للطلبات العمومية؛

وبعد مداولة الجهاز التداولي للجنة الوطنية خلال جلساته المغلقة المنعقدة على التوالي بتاريخ 14

ماي، 11 يونيو 2019، 26 نونبر 2019 و 2019/12/17.

أولاً: المعطيات

بمقتضى شكايتها المشار إليها أعلاه، عرضت شركة « » أنها شاركت في طلب

العروض المفتوح رقم المعلن عنه من طرف الأكاديمية الجهوية والمتعلق بشراء الأثاث

المدريسي وأثاث المكتب لفائدة مؤسسات التعليم الأولي التابعة للأكاديمية المذكورة، وأن عرضها تم إقصاؤه

من المنافسة بمبرر عدم مطابقة العينات التي أدلت بها للمواصفات المطلوبة في دفتر الشروط الخاصة،

معتبرة أن هذا الإقصاء غير مبني على أي أساس.

وفي معرض جوابها على رسالة اللجنة الوطنية للطلبات العمومية الموجهة إليها في هذا الشأن، أوضحت الأكاديمية الجهوية في رسالتها الجوابية المتوصل بها بتاريخ 14 دجنبر 2018، أن الشركة المشتكية قد شاركت في طلب العروض موضوع الشكاية، وتم إقصاء عرضها لكون بعض العينات المقدمة غير مطابقة للمواصفات التقنية المنصوص عليها في دفتر الشروط الخاصة.

ثانيا: الاستنتاجات

حيث يستنتج من المعطيات أعلاه أن سبب الخلاف بين صاحب المشروع والمشتكية، يتجلى في عدم مطابقة العرض المقدم من طرف هذه الأخيرة للمواصفات التقنية للأثاث المطلوب كما هو منصوص عليها في دفتر الشروط الخاصة؛

وباستقراء عناصر تقرير اللجنة الفرعية التقنية بشأن فحص العينات التي قدمتها سبع شركات متنافسة في إطار طلب العروض، يتبين أنه من بين العينات الثلاثة عشر المودعة من طرف المشتكية، توجد خمس عينات غير مطابقة للمواصفات المطلوبة وذلك لعدم احترامها للقياسات المحددة وللجودة المطلوبة لبعض مكونات هذه العينات؛

وبالرجوع إلى دفتر الشروط الخاصة المتعلقة بطلب العروض، مقارنة مع تقرير فحص العينات السالف الذكر، يتبين أن الشركة المشتكية قد قدمت من خلال العينات ذات الأرقام 3 و7 و10 قياسات تقل عن ما هو منصوص عليه في المواصفات التقنية المطلوبة؛

وحيث إنه بموجب المادة 37 (الفقرة 4) من المرسوم رقم 2.12.349 المتعلق بالصفقات العمومية، تحصر لجنة طلب العروض لائحة المتنافسين الذين يتعين إقصاء عروضهم مع بيان النقائص التي تمت معابنتها خلال فحص العينات، وتستدعي المتنافسين المبعدين لسحب العينات الخاصة بهم؛

وحيث إن صاحب المشروع قد أخبر الشركة المعنية بإقصاء عرضها وفقا لما تستوجبه المقتضيات التنظيمية السارية المفعول.

ثالثا : رأي اللجنة الوطنية للطلبات العمومية

بناء على المعطيات والوثائق المدلى بها والاستنتاجات المبسطة، ترى اللجنة الوطنية للطلبات العمومية أن مقرر إقصاء عرض شركة « » من المشاركة في طلب العروض رقم 22/2018 سليم، وأن الشكاية غير مرتكزة على أساس.